

قرارات قمة دول الجوار الصومالي في مقديشو



1. أكدت القمة على أهمية احترام سيادة الصومال ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي.
2. أشادت القمة بالالتزام الواضح للشعب الصومالي وحكومته على تطهير "الشباب" من البلاد والقضاء عليهم.
3. جددت القمة التزامها بمواصلة دعم الحكومة الفيدرالية الصومالية في جهودها "التحريرية".
4. أقرت القمة بمخرجات مؤتمر المجلس الوطني الاستشاري الصومالي تجاه السياسة الشاملة مع التشجيع على تنظيم جميع الجهود من أجل مكافحة "الشباب".
5. أشادت القمة بالتقدم الكبير الذي أحرزته القوات الصومالية والإفريقية المتمثل في استعادة مناطق عديدة من "الشباب".
6. رحبت القمة بالتقدم الذي تم تحقيقه في مجال إعادة بناء القوات المسلحة الصومالية وتحديثها من خلال الجهود الموحدة لتكوين القوات وتنمية القدرات ودعمها بقوة السلاح الناري.
7. أقرت القمة بطلب الحكومة الفيدرالية الصومالية القاضي بالحصول على دعم والالتزام كاملين من دول الجوار، ومشاركة قواتها بشكل كبير في العمليات الجارية في البلاد والهادفة إلى هزيمة الجماعات "الإرهابية" والقضاء عليها.
8. شددت القمة على الحاجة الملحة إلى التخطيط المشترك لإستراتيجية في مواجهة "الشباب".
9. شددت القمة -أيضا- على ضرورة الاستفادة من خطة الانتقال الصومالية الحالية وتعزيز جهود الدول المساهمة بقواتها في الصومال.
10. وافقت القمة على تخطيط مشترك لحملة عملياتية قوية منظمة على مستوى دول الجوار الصومالي (الخط الأمامي) لمطاردة "الشباب" وتدميرهم في جبهات

- متعدّدة تستهدف معاقل الحركة في جنوب ووسط الصومال لمنع أي تسلل لعناصر “الشباب” في المستقبل إلى دول المنطقة.
11. قررت القمة تشكيل آلية عمليات مشتركة تنسق القدرات الشاملة للعمليات ومضاعفاتها بهدف ردع العدو وهزيمته.
 12. رحّبت القمة بطلب الصومال القاضي بدعمها بالأسلحة الثقيلة والخفيفة لتجهيز الوحدات الجديدة من الجيش الصومالي وتعزيز قدرات الأسلحة للوحدات السابقة في الجيش الصومالي.
 13. وجّهت القمة طلبا إلى الشركاء الدوليين بدعم جهود الحكومة الفيدرالية الصومالية في تحقيق الاستقرار في المناطق المحرّرة قريبا، وبسط نفوذها عليها وإيصال الخدمات الأساسية إليها.
 14. أيّدت القمة سعي الصومال إلى الرفع الكامل لحظر السلاح المفروض عليها، مع حلول نهاية العام الجاري 2023م.
 15. أكّدت القمة على أهمية إنشاء آلية مشتركة لأمن الحدود تمنع التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتضمن ممرا قانونيا آمنا للتنقل وممارسة الحركة التجارية في المنطقة.